انقسام الحزب الجمهوري بعد تبرئة ترامب في مجلس الشيوخ

الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: هل يُعتبر ترامب ورقة انتخابية رابحة لا يمكن للجمهوريين التخلي عنها، أم أنه بات عبئاً يجب التخلص منه بعد تحريضه أنصاره على استهداف الكابيتول؟.

ورغم قرار تبرئة ترامب، يعتبر الديموقراطيّون أنّهم حققوا انتصاراً أخلاقياً وسياسياً يتيح للرئيس الجديد جو بايدن التفرغ للملفات الكبرى، وأبرزها خطة الإنقاذ الاقتصادي.

أما الحزب الجمهوري، فمنقسم بشدة على طريقة التعامل مع الرئيس السابق، مع توجه الأنظار إلى انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في 2022 التي يأمل الجمهوريّون أن يستعيدوا فيها الغالبيّة في مجلسَي الشيوخ والنواب.

وقال السناتور ليندسي غراهام، أحد أشد الموالين للرئيس السابق، لتلفزيون فوكس نيوز أمس الإثنين، «هدفي هو الفوز في 2022 لوضع حد للبرنامج الأكثر تطرفاً الذي سينتج عن رئاسة بايدن»، مشدداً على أنه «لا يمكننا فعل ذلك دون دونالد ترامب».

وأكد استعداده لبدء حملة وإعادة بناء الحزب الجمهوري، قائلاً: «أنا مستعدّ للعمل معه»، وكشف أنه تحدّث إلى ترامب مساء السبت وأنه ينوي زيارته في فلوريدا في الأسبوع المقبل، واعتبر السناتور أن دونالد ترامب هو العضو الأكثر نشاطاً في الحزب الجمهوري، وأن تياره في أفضل أحواله.

ويُقيم ترامب في داره الفخمة في فلوريدا، وظل بعيداً عن الأضواء خلال محاكمته التاريخية في مجلس الشيوخ بعد اتهامه بالتحريض على العنف في 6 يناير(كانون الثاني) الماضي، ولكنه تابع النقاشات وسرعان ما تفاعل معها عبر بيان نشره مع تبرئته مساء أول أمس.

وقال الرئيس الـ45 للولايات المتحدة إن «حركتنا الرائعة والتاريخية والوطنية، أعيدوا لأمريكا عظمتها، لا تزال في بدايتها»، ولم يستبعد الترشح للرئاسة ف 2024.

وصوّتت غالبيّة أعضاء مجلس الشيوخ 57 من بين 100 لصالح إدانة ترامب، بينهم 7 جمهوريين، لكن إصدار حكم إدانة ومن ثمّ حكم بعدم الأهليّة، كان يتطلب غالبيّة الثلثين، 67 صوتا.

ومن بين الذين صوّتوا لتبرئة ترامب، زعيم الجمهوريّين السناتور ميتش ماكونيل الذي اعتبر أن مجلس الشيوخ غير مؤهل لمحاكمة الرئيس السابق، لكنه وجه له انتقادات لاذعة.

وقال في خطاب مطول: «لا يوجد شك في أن الرئيس ترامب مسؤول من الناحيتين العملية والأخلاقية على إثارة أحداث ذلك اليوم»، لكنه اعتبر أنّ ذلك الخطاب «لا يُعبر عن مزاج الجمهوريين».

وزعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ ليس الداعم الوحيد الذي قطع ارتباطه بترامب، فالمندوبة السابقة في الأمم المتحدة والمرشّحة المحتملة لانتخابات الرئاسة في 2024 نيكي هايلي، اعتبرت أيضاً في حوار مع مجلة بوليتيكو، أنّ الملياردير لا يمكنه بعد الآن الترشح لمنصب فدرالي.

وفي تصريح لشبكة «إيه بي سي» أمس الأحد، اعتبر السيناتور بيل كاسيدي، أحد الجمهوريين السبعة الذين صوتوا لإدانة ترامب، أن الرئيس السابق حُرم من الأضواء التي صارت موجهة نحو بايدن ومن حسابه على تويتر الذي كان منصّته الإعلامية الأولى، ما يعني أن «قوته ستتضاءل»، ولكنه تعرض لانتقادات عنيفة من حزبه في لويزيانا.

وبدوره، توقع حاكم ميريلاند الجمهوري المعتدل لاري هوغان على شاشة «سي إن إن»، أن «نشهد معركة حقيقية حول روحية الحزب الجمهوري في العامين المقبلين»، وأعتبر أن «الكثير من الجمهوريين غاضبون لكنهم يفتقرون إلى الشجاعة لقول ذلك، لأنهم خائفون من خسارة مناصبهم في الانتخابات المقبلة».

وأكّدت الصحافية في شبكة «سي بي إس» مارغريت بريينان أن نحو 20 عضواً جمهورياً في مجلس الشيوخ صوتوا لصالح تبرئة ترامب، ورفضوا المشاركة في حلقة حوار تلفزيوني حول المحاكمة.

ولا يزال ترامب يحظى بشعبية واسعة في صفوف قاعدته الانتخابية، ويلوح تياره بترشيح شخصيات موالية له لمواجهة أعضاء جمهوريين في الكونغرس، انتقدوه أو أدانوه.

وفي هذا الإطار، تحدث ماكونيل عن مرشحين حزبيين قد يكون بعضهم مفضلاً لدى الرئيس السابق، معتبراً أن المهم أن يكونوا قادرين على الفوز في الانتخابات.

ومن جهتهم، يسعى الديموقراطيون إلى تعميق الانقسامات بين الجمهوريين، وقال بايدن إنه رغم تبرئة ترامب، إلا أنه لم «يُطعن» في التهم الموجهة إليه.

«العليا» السودانية تؤيد إعدام 29 عنصراً من مخابرات عمر البشير

سودانيون يطالبون بالقصاص لأحمد الخير

الخرطوم – «وكالات» : أيدت المحكمة العليا في السودان، حكماً بإعدام قتلة المعلم أحمد الخير في كسلا إبان الاحتجاجات ضد الرئيس المعزول عمر البشير.

وقتل أحمد الخير، تحت التعذيب في مركز احتجاز لجهاز المخابرات العامة في يناير2019، أثناء الاحتجاجات الشعبية ضد نظام الرئيس المعزول عمر البشير.

وقضت محكمة أم درمان في 30 ديسمبر 2019، بالإعدام شنقا حتى الموت لـ 29 من عناصر الجهاز الأمني، وسجن اثنين آخرين 3 أعوام، وبرأت7، دون أن تخلي سبيلهم.

ونقل «سودان تربيون»، أمس الأحد عن المحكمة قرارها «تأييد عقوبة الإعدام للمتهمين الـ 29 بقتل أحمد الخير تحت المادة 130 من القانون الجنائي».

من جهة أخرى قالت وزارة الخارجية السودانية في بيان الأحد، إن القوات الإثيوبية عبرت الحدود إلى أراضي السودان في عمل من أعمال «العدوان».

وقال البيان، «يدين السودان ويستنكر العدوان الذي قامت به إثيوبيا بدخول قواتها إلى أراضي تتبع له قانونا، في انتهاك مباشر لسيادة السودان وسلامة أراضيه».

وأضاف، «اعتداء إثيوبيا على الأرض السودانية هو تصعيد يؤسف له ولا يمكن قبوله، وإن من شأنه أن تكون له انعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة، وإن السودان يحمل إثيوبيا المسؤولية كاملة عما سيجر إليه عدوانها من تبعات».

ولم يتسن على الفور الاتصال بمسؤولين من الخارجية الإثيوبية للتعليق.

واندلعت اشتباكات في أواخر العام الماضي بين القوات الإثيوبية والسودانية على منطقة الفشقة التي يستوطنها مزارعون إثيوبيون وتقع على الجانب السوداني من الحدود التي تم ترسيمها أوائل القرن العشرين.

وزعم السودان الشهر الماضي بأن طائرة إثيوبية عبرت الأجواء وهو ما نفته إثيوبيا.

ميانمار: تظاهرات جديدة في رانغون بعد نشر الجيش

تظاهرات في ميانمار

«وكالات» : خرجت تظاهرات الإثنين في رانغون كبرى مدن ميانمار بعد قطع الانترنت خلال الليل ونشر الجيش في الشوارع، وفق ما أفاد مصور وكالة فرانس برس.

وتجمع مئات الطلاب في شمال المدينة بعد أسبوعين على تولي الجيش السلطة إثر انقلاب عسكري أنهى ما يقارب العقد من الحكم المدني في البلاد.

وانتشرت قوّات عسكريّة الأحد في بورما وسط انقطاع شبه تامّ للإنترنت، ما أثار مخاوف من حملة قمع واسعة ضدّ حركة الاحتجاج على الانقلاب.

وقال مقرّر الأمم المتّحدة الخاصّ لبورما الأحد إنّ قادة المجلس العسكري «سيُحاسبون على أعمال العنف في البلاد.

وكتب توم أندروز على تويتر: «يبدو أنّ الجنرالات أعلنوا الحرب على الشعب البورمي»، مضيفاً «على الجنرالات الانتباه: ستحاسبون».

وطالب الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش السلطات البورميّة بـ«ضمان الاحترام الكامل للحقّ في التجمّع السلمي وعدم تعرّض المتظاهرين لأعمال انتقاميّة».

كما طلب من الجيش أن يأذن «بشكل عاجل» للدبلوماسيّة السويسريّة كريستين شرانر بورغنر بالمجيء إلى البلاد «لتقييم الوضع في شكل مباشر»، بحسب ما قال المتحدّث باسم غوتيريش.

تظاهرة في باريس ضد مشروع قانون «الانفصالية»

باريس – «وكالات» : تظاهر نحو 200 شخص الأحد في باريس ضدّ مشروع قانون «الانفصاليّة»، وهو نصّ يهدف إلى تعزيز قدرة الحكومة في مواجهة الإسلاميّين المتطرّفين، ولكنّه يُواجه انتقادات بسبب ما يوصف بأنّه «تعزيز التمييز ضدّ المسلمين».

وجرى التجمّع بدون حوادث، في فترة ما بعد الظهر في ساحة تروكاديرو، مقابل برج إيفل، بدعوة من منسّقيّة تجمع العديد من نشطاء حقوق الإنسان والجمعيّات، مثل اتّحاد الديموقراطيّين المسلمين الفرنسيّين والاتّحاد اليهودي الفرنسي من أجل السلام.

وأنهى النواب الفرنسيّون السبت القراءة الأولى لمشروع القانون الفائق الحساسيّة. والهدف منه هو الاستجابة لقلق الفرنسيّين من الإرهاب الجهادي الذي تفاقم بعد قطع رأس المدرّس صامويل باتي في منتصف أكتوبر بعد عرضه صوراً كاريكاتوريّة للنبي محمّد، وأعقب ذلك هجوم استهدف كنيسة في نيس.

وقال مهدي مفتاح من «حزب الأصليّين»، إنّ «مشروع قانون +الانفصاليّة+ يمنح الحكومة إمكان حلّ أو حظر الجمعيّات وفق ما تراه مناسباً وقد رأينا بالفعل أنه قام تعسّفاً بحلّ جمعيات إنسانية أو جمعيات حقوق إنسان التي لم يكن لديها ما تخجل به وكانت تساعد الناس بالفعل. هذه إشارة مروّعة للمسلمين»، مستنكراً «عنصرية الدولة».

وقالت نور (39 عامًا) لفرانس برس «لستُ عضوًا في أيّ جمعيّة، لكنّني جئت اليوم للمطالبة بإنهاء التمييز ضدّ المسلمين الذي ازداد منذ اعتداءات 2015 ويمنعنا من أن نكون مواطنين كالآخرين».

وأضافت «نريد فقط أن نعيش مع الآخرين، مثل الآخرين، دون أن نُمنع من الحصول على وظيفة لأنّنا نحمل اسمًا معيّنًا أو لأنّنا نتحدّر من هذا الحيّ أو ذاك، وأن تتوقّف عمليّة التحقّق من هوّيتنا كما يحصل بانتظام».

وهجمات 2015 في فرنسا والتي تبنّاها تنظيم داعش، هي سلسلة اعتداءات نفّذها عناصر كوماندوز في باريس ومحيطها، وأودت رسميا بحياة 130 شخصًا.

طهران تهدد بمواصلة تقليص التزاماتها النووية

تصاعد احتجاجات المتقاعدين في إيران على تدهور ظروفهم المعيشية

متقاعدون إيرانيون يتظاهرون ضد تدهور ظروف معيشتهم أمس

طهران – «وكالات» : قال متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أمس الإثنين، إن طهران ستواصل تقليص التزاماتها بموجب الاتفاق النووي الموقع في 2015 إذا لم تنفذ أطراف الاتفاق الأخرى، التزاماتها.

وقال المتحدث سعيد خطيب زاده، مشيراً إلى قانون إيراني يلزم الحكومة بتشديد موقفها النووي: «لا خيار أمامنا سوى احترام القانون. هذا لا يعني وقف كل عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، على حد وصفه.

ويلزم القانون الحكومة بأن تنهي في 21 فبراير سلطات التفتيش واسعة النطاق التي منحها الاتفاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقصر التفتيش على المواقع النووية المعلنة فقط.

من ناحية أخرى احتج عدد من العمال المتقاعدين الذين يعيشون تحت خط الفقر، في مدن مختلفة بإيران، الأحد، على تدهورمعيشتهم، ورفض زيادة قيمة المعاشات بما يتماشى مع التضخم.

ونقل موقع «إيران انيترنشنال» مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، لتجمعات في طهران، وكرج، وأراك، والأهواز، ونيسابور، وإيلام، وكرمانشاه، وأصفهان، وشيراز وغيرها.

وردد المحتجون شعارات «مطلبنا الرئيسي، مرتبات تتناسب مع التضخم»، و«تكفي الوعود، موائدنا فارغة»، و«المتقاعدون يموتون ولا يقبلون التمييز»، و«استولى اللصوص على صندوق التقاعد»، و«سفينة المتقاعدين رست على الطين».

وأفادت وكالة أنباء العمال الإيرانية، أنه تم إقامة تجمعات مختلفة للمتقاعدين أمام مبنى البرلمان في طهران، وكذلك أمام مكاتب الضمان الاجتماعي في عدة مدن.

مقتل 5 من الشرطة الأفغانية في هجومين مسلحين

أفغان يشيعون صحافية في التلفزيون الحكومي بعد اغتيالها

كابول – «وكالات» : أعلن مسؤولون محليون مقتل خمسة من أفراد الشرطة الأفغانية وإصابة 3 آخرين، في هجومين منفصلين بإقليمي زابول وأوروزجان، ليلة أمس الأحد.

ونقلت قناة «طلوع نيوز» الافغانية عن قائد شرطة زابول، حكمت كوتشي، أن أربعة من الشرطة قتلوا وأصيب اثنان آخران، في هجوم شنته طالبان على موقعهم في الإقليم الواقع جنوبي البلاد ليلة أمس الأحد، مضيفاً أن «الهجوم أسفر عن مقتل اثنين من عناصر طالبان، وإصابة ثلاثة آخرين».

ولم تعلق طالبان على الحادث.

وفي الوقت نفسه، قتل شرطي وأصيب آخر في انفجار عبوة ناسفة مغناطيسية، استهدفت سيارتهما في مدينة تارينكوت بإقليم أوروزجان وسط البلاد مساء الأحد.

من ناحية أخرى لقي ما لا يقل عن 65 إعلامياً وناشطاً في مجال حقوق الإنسان حتفهم في سلسلة من الهجمات في أنحاء أفغانستان على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، حسب تقرير لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان يوناما، أمس الإثنين.

واستناداً إلى التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 يناير2018 إلى 21 يناير 2021، ضمت قائمة الضحايا 32 مدافعاً عن حقوق الإنسان و33 إعلامياً.

وخلص التقرير أيضاً إلى أنه منذ بداية المحادثات الأفغانية الأفغانية لتسوية الحرب الدائرة سياسيا في 12 سبتمبر2020 وحتى يناير 2021، قتل 11 إعلاميا وناشطاً يمينياً في تلك الفترة.

ووفقاً للمنظمة، دفعت هذه الهجمات العديد من الإعلاميين إلى فرض رقابة ذاتية على أنفسهم أو ترك وظائفهم أو حتى مغادرة البلاد بحثاً عن الأمان لأنفسهم وأسرهم.

وقالت الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان ديبورا ليونز: «في الوقت الذي يجب أن يكون التركيز فيه على الحوار وإنهاء النزاع من خلال المحادثات والتسوية السياسية، يجب أيضا سماع أصوات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام أكثر من أي وقت مضى، ولكن بدل ذلك يتم إسكاتهم».